

المحور الرابع: المدارس الحديثة للإدارة

سنتطرق من خلال هذا المحور الرابع لمختلف المدارس الحديثة في علم الإدارة، والتي ركزت اهتمامها على الفرد بالمؤسسة وكيفية تنمية قدراته وتطوير مهاراته. كل ذلك في ظل بيئة أعمال أصبحت متغيرة وغير مستقرة.

1. المدرسة الكمية: تزامنا مع ظهور أفكار المدرسة السلوكية، قام العديد من الباحثين بتطوير مجموعة من الأساليب الرياضية والإحصائية والكمية لمساعدة متخذي القرارات داخل المؤسسة. تقوم أفكار المدرسة الكمية على افتراض رئيسي يتمثل في إمكانية استخدام مختلف الأساليب الكمية كالرياضيات التطبيقية والإحصاء في تحسين نوعية القرارات المتخذة من طرف المديرين لحل مختلف المشاكل. حيث توسع أكثر فأكثر استخدام هذه الأساليب مع ظهور وتطور أجهزة الإعلام الآلي، من خلال مختلف البرمجيات المتوفرة. يمكننا ملاحظة وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية داخل هذه المدرسة هي:

- أ. **بحوث العمليات:** من بين أبرز المواضيع التي يتناولها هذا العلم نجد: نماذج البرمجة الخطية، صفوف الانتظار ونماذج إدارة المخزون والمحاكاة...إلخ
- ب. **إدارة الإنتاج والعمليات:** من بين أبرز المواضيع التي يتناولها هذا العلم نجد: نماذج التنبؤ بالطلب، التخطيط الخارجي للموقع، التخطيط الداخلي للتسهيلات، إدارة المخزون...إلخ
- ج. **نظم المعلومات وتطبيقات الإعلام الآلي.**

2. مدرسة النظم: يعتبر رواد هذه المدرسة، التي ظهرت خلال سنوات الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أن المؤسسة الاقتصادية عبارة عن نظام، يتشكل من ثلاثة أجزاء رئيسية هي: المدخلات والمخرجات وعمليات التحويل. بحيث تشغل هذه المكونات مع بعضها بشكل مرتب ومتكامل وذلك من أجل تحقيق الأهداف المحددة لها. كذلك يرى يرون أن الأنظمة تصنف إلى أنظمة مفتوحة وأنظمة مغلقة على بيئتها الخارجية. حيث نجد أن الأنظمة المفتوحة تتعامل باستمرار مع أجزاء ومكونات بيئتها الخارجية، حيث تأخذ منها جميع المدخلات لتحولها لمخرجات تتناسب مع طبيعة مكوناتها، خصوصا المستهلكين.

3. المدرسة الموقفية: نشأ المدخل الموقفي في الإدارة كتطور لمدخل النظم، الذي أكد على الطبيعة المعقدة للمؤسسة ومتغيراتها المختلفة، بينما توسع المدخل الموقفي في دراسة هذا التغير. فوفقا لرواد المدرسة الموقفية، ينبغي أن يعكس أسلوب الإدارة وهيكل المؤسسة التغيرات الحاصلة في بيئتها الخارجية ويتغير معها. حيث يرى رواد هذا المدخل أنه لا توجد طريقة واحدة مثلى هي الأفضل للإدارة ويجب إتباعها في جميع المواقف. إذ توجد العديد من الأساليب المناسبة للإدارة ولمديرها المعني باتخاذ مختلف القرارات، والتي يجب أن تتغير حسب المواقف أو الظروف التي تمر بها المؤسسة.

4. المدرسة اليابانية في الإدارة: منشأ ورائد هذه المدرسة هو الأستاذ والمفكر الياباني وليام أوشي William Ouchi. حيث لاحظ أن التطور الصناعي في اليابان قد تم في إطار اجتماعي محدد، يقوم على خلق الجو العائلي في إطار العمل، بحيث تعززت روح الطاعة والولاء لدى الأفراد للمؤسسة، وأصبحوا يميلون للعيش في جماعات، مع خلق بيئة عمل تقوم على الإخلاص والتمسك بالقيم الإنسانية الاجتماعية. فأصبحت بذلك المؤسسة وكأنها عائلة بالنسبة للعمال والموظفين. توصل رواد هذه المدرسة للعديد من الأفكار أهمها:

- ضرورة الاهتمام البالغ بالأفراد من قبل إدارة المؤسسة، لجعلهم يحسون بالأمان الوظيفي.
- إشراك العمال في اتخاذ مختلف القرارات.
- زرع فكرة العمل الجماعي في إطار الفرق ودعم المسؤولية الاجتماعية للعمل لدى الأفراد بالمؤسسة.
- ضرورة الاهتمام بجودة العمل من قبل كل العمال.
- تبني سياسة توظيف الأفراد مدى الحياة، مع إظهار الولاء للمؤسسة.
- ضرورة اهتمام إدارة المؤسسة بمختلف الجوانب الإنسانية والقضايا المتعلقة بالعمل.

5. مدرسة إدارة الجودة الشاملة: منشأ ورائد هذه المدرسة هو المفكر الأمريكي إدوارد ديمينج

Edwards Deming. حيث تشير هذه المدرسة إلى محاولة إدارة المؤسسة القيام ببناء الجودة في جميع مراحل العمليات، ابتداء من مرحلة التفكير الأولي للحصول على الموارد اللازمة للقيام بالإنتاج، مروراً بعمليات التحويل، وانتهاء بتوريد الإنتاج للمستهلكين. حيث اشتهرت المؤسسات الاقتصادية اليابانية بتطبيق نموذج إدارة الجودة الشاملة خلال ثمانينيات القرن العشرين، من خلال قيامها بتشكيل فريق عمل يشمل أفراد ينتمون لجميع الوظائف التي تمارس بالمؤسسة، والتي ترى الإدارة أنها يمكن أن تؤثر سلباً على جودة الإنتاج، بحيث يتولى مهمة حل جميع المشاكل المرتبطة بجودة الإنتاج وذلك أثناء مرحلة التخطيط.

6. مدرسة إعادة الهندسة: ظهر هذه المدرسة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين. حيث تعرف

إعادة الهندسة بأنها إعادة تفكير جوهرية وإعادة تصميم جذرية للعمليات التشغيلية التي تمارسها المؤسسة ولهيكلها التنظيمي، من أجل الرفع من كفاءتها، بتخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات والخدمات وإرضاء أكبر للزبون وتقليل وقت الاستجابة لطلباتهم. حيث تساعد إعادة الهندسة المؤسسة، وبعد قيامها بإعادة تصميم الطريقة والأسلوب الذي تمارس به أنشطتها على التمتع بأكبر مرونة تجاه التغيرات الخارجية. الأمر الذي يزيد من درجة رضا زبائنهم، وتحقيقها لتكاليف أقل، وكذا الرفع من مستوى التنسيق والتكامل بالنسبة لأنشطتها ومهامها الممارسة.